

Distr.: Limited  
6 December 2013  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العامة



## الدورة الثامنة والستون

البند ١٢٧ من جدول الأعمال

## الصحة العالمية والسياسة الخارجية

الأردن، وإسبانيا، وأستراليا، وإستونيا، وإسرائيل، وألمانيا، وأندورا، وإندونيسيا، وأوروغواي، وأوكرانيا، وأيرلندا، وإيطاليا، والبرازيل، والبرتغال، وبلجيكا، وبلغاريا، والبوسنة والهرسك، وبولندا، وتايلند، والجزيل الأسود، والجمهورية التشيكية، وجمهورية كوريا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً، وجنوب أفريقيا، وجورجيا، والداغمرك، ورومانيا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، والسنغال، والسويد، وسويسرا، وسيشيل، والصومال، والعراق، وفرنسا، وفنلندا، وفييت نام، وقبرص، وكرواتيا، وكندا، ولاتفيا، ولكسمبرغ، وليتوانيا، وليختنشتاين، ومالطة، ومصر، والمكسيك، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ومنغوليا، وموناكو، والنرويج، والنمسا، ونيوزيلندا، وهنغاريا، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، واليونان: مشروع قرار

## الصحة العالمية والسياسة الخارجية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ٣٣/٦٣ المؤرخ ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ و ١٠٨/٦٤ المؤرخ ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ و ٩٥/٦٥ المؤرخ ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ و ١١٥/٦٦ المؤرخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١،

وإذ ترحب بنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي عقدها الأمم المتحدة والتي

ساهمت في النهوض بخطة الصحة العالمية، بما في ذلك الوثيقة الختامية الصادرة عام ٢٠١٣



الرجاء إعادة استعمال الورق



عن الاجتماع الخاص لمتابعة الجهود المبذولة صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية<sup>(١)</sup>، والوثيقة الختامية الصادرة عام ٢٠١٣ عن اجتماع الجمعية العامة الرفيع المستوى المعني بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وسائر الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً فيما يتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة: سبل المضي قدماً: وضع خطة تنمية شاملة لمسائل الإعاقة حتى عام ٢٠١٥ وما بعده<sup>(٢)</sup>، والوثيقة الختامية الصادرة عام ٢٠١٢ عن مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة بعنوان "المستقبل الذي نصبو إليه"<sup>(٣)</sup>، وإعلان ريو السياسي المتعلق بالمحددات الاجتماعية للصحة الذي اعتمد في المؤتمر العالمي المعني بالمحددات الاجتماعية للصحة الذي عقد في عام ٢٠١١، والإعلان السياسي الصادر عام ٢٠١١ بشأن فيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز): تكثيف جهودنا من أجل القضاء على فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز<sup>(٤)</sup>، والإعلان السياسي الصادر عام ٢٠١١ عن اجتماع الجمعية العامة الرفيع المستوى المعني بالوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها<sup>(٥)</sup>، وقرار جمعية الصحة العالمية ٦٦-١١ المتعلق بالصحة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وبيان هلسنكي بشأن الصحة في جميع السياسات، الذي اعتمد في المؤتمر العالمي الثامن للنهوض بالصحة، والتوصية رقم ٢٠٢ المتعلقة بالحدود الدنيا الوطنية للحماية الاجتماعية التي اعتمدها مؤتمر العمل الدولي في دورته الحادية بعد المائة، وإذ تعيد تأكيد برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية المعتمد في القاهرة عام ١٩٩٤<sup>(٦)</sup>، والإجراءات الأساسية لمواصلة تنفيذ برنامج العمل<sup>(٧)</sup> وإعلان بيجين<sup>(٨)</sup> ومنهاج عمل بيجين<sup>(٩)</sup>،

(١) القرار ٦/٦٨.

(٢) القرار ٣/٦٨.

(٣) القرار ٢٨٨/٦٦، المرفق.

(٤) القرار ٢٧٧/٦٥، المرفق.

(٥) القرار ٢/٦٦، المرفق.

(٦) تقرير المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، القاهرة، ٥-١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.95.XIII.18)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٧) القرار د١-٢/٢١، المرفق.

(٨) تقرير المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، بيجين، ٤-١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.96.IV.13)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الأول.

(٩) المرجع نفسه، المرفق الثاني.

وإذ ترحب أيضاً باتخاذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي قراره ١٢/٢٠١٣ المؤرخ ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٣ بشأن فرقة عمل الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات المعنية بالوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها،

وإذ تعيد تأكيد حق كل إنسان في التمتع دون تمييز بأعلى مستوى يمكن بلوغه من الصحة البدنية والعقلية، وحق كل فرد في مستوى معيشة ملائم يضمن الصحة والرفاه له ولأسرته، بما في ذلك ما يكفي من الغذاء والملبس والسكن، والحق في مواصلة تحسين الظروف المعيشية،

وإذ تلاحظ مع القلق بوجه خاص أن الحق في التمتع بأعلى مستوى يمكن بلوغه من الصحة البدنية والعقلية، بما في ذلك الحصول على الأدوية، لا يزال هدفاً بعيد المنال بالنسبة إلى الملايين من الناس، بل إن إمكانية تحقيقه في كثير من الحالات، وبخاصة بالنسبة إلى النساء وأشد الناس ضعفاً والأطفال والأشخاص الذين يعيشون في فقر تتضاءل، وأن كل عام يشهد تدنياً في مستويات معيشة ملايين من الناس إلى ما دون خط الفقر من جراء ما يتحملونه من تكاليف باهظة للحصول على الرعاية الصحية، وأن التكاليف الباهظة التي يتحملها الفقراء يمكن أن تثنيهم عن التماس الرعاية أو الاستمرار فيها،

وإذ تؤكد من جديد الحق في الاستفادة بأقصى قدر ممكن من الأحكام الواردة في اتفاق منظمة التجارة العالمية المتعلق بالجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية، وفي إعلان الدوحة بشأن اتفاق منظمة التجارة العالمية المتعلق بالجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية وبالصحة العامة، وفي قرار المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية المؤرخ ٣٠ آب/أغسطس ٢٠٠٣ المتعلق بتنفيذ الفقرة ٦ من إعلان الدوحة بشأن الاتفاق المتعلق بالجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية وبالصحة العامة، وفي التعديلات المقترح إدخالها على المادة ٣١ من الاتفاق، بعد إتمام الإجراءات الرسمية لقبوله، التي توفر المرونة اللازمة لحماية الصحة العامة، وبصفة خاصة من أجل تعزيز إمكانية حصول الجميع على الأدوية والتشجيع على مساعدة البلدان النامية في هذا الصدد، وإذ تدعو إلى القيام، على نطاق واسع وبسرعة، بقبول تعديلات المادة ٣١ من الاتفاق، على النحو الذي اقترحه المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية في قراره المؤرخ ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥،

وإذ تسلم بأن حماية الملكية الفكرية يمكن أن تكون أداة هامة لاستحداث أدوية جديدة،

وإذ تسلم أيضاً بأن الصحة شرطٌ مسبقٌ للتنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة جميعاً ونتيجة من نتائجها ومؤشر عليها، وأنه على الرغم من التقدم المحرز، ما زالت هناك تحديات

في مجال الصحة العالمية، ومنها حالات ضعف شديد داخل البلدان والمناطق والسكان وتفاوت داخلها وفيما بينها، وتتطلب اهتماماً متواصلًا بها،

**وإذ تؤكد من جديد الالتزام بتحقيق جميع الأهداف الإنمائية للألفية، وتشدد على ضرورة مواصلة دعم المبادرات الرامية إلى تسريع وتيرة التقدم لتحقيقها بحلول عام ٢٠١٥،**

**وإذ ترحب بالتقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في مجال الصحة، التي هي أساسية لتحقيق جميع الأهداف، وإذ تشير إلى أن الأهداف الإنمائية للألفية هي أهداف مترابطة وأن التقدم في تحقيق أي من هذه الأهداف يعزز التقدم المحرز في الأهداف الأخرى، وإذ تشير في هذا الصدد مع القلق إلى الفجوة المتبقية بين الالتزام بالهدف الثامن من الأهداف الإنمائية للألفية وتحقيقه، وإذ تؤكد ضرورة القيام بالمزيد لتحقيق هذه الأهداف بحلول عام ٢٠١٥،**

**وإذ تشير إلى الدور الهام الذي يمكن أن تقوم به في مجال التنمية الشراكات مع طائفة واسعة من الجهات الفاعلة، بما في ذلك الحكومات الوطنية، والسلطات المحلية، والمؤسسات الدولية، والأعمال التجارية، ومنظمات المجتمع المدني، والمؤسسات، وأهل الخير والمستثمرون في المجالات ذات التأثير الاجتماعي، والعلماء والأكاديميون، والأفراد،**

**وإذ تحيط علماً بتقرير الأمين العام، المعنون "حياة كريمة للجميع: التعجيل بالتقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والنهوض بخطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥" (١٠)،**

**وإذ تسلم بالجهود التي تبذلها الدول الأعضاء لتمويل نظمها الصحية وتعزيزها، مدعومةً في ذلك بأنشطة التعاون الدولي في سبيل تحقيق الأهداف الصحية، وإحراز تقدم نحو حصول الجميع على الخدمات الصحية، ومواجهة التحديات في قطاع الصحة، بما في ذلك الأمراض المعدية والأمراض غير المعدية، وكذلك أسبابها الأساسية التي ترتبط بالظروف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية،**

**وإذ تسلم أيضاً بأن تعزيز الإنصاف في المجال الصحي أمرٌ أساسي لتحقيق التنمية المستدامة وتحسين نوعية الحياة والرفاه للجميع، وهو ما يمكن أن يسهم بدوره في تحقيق السلم والأمن، وأن الإنصاف في المجال الصحي هدف مشترك ومسؤولية مشتركة ويتطلب مشاركة جميع القطاعات الحكومية وجميع شرائح المجتمع وجميع أعضاء المجتمع الدولي،**

وإذ تدرك الصلة القائمة بين المضي نحو تحقيق التغطية الصحية الشاملة والعديد من قضايا السياسة الخارجية الأخرى، مثل البعد الاجتماعي للعولمة والتماسك والاستقرار، وتحقيق النمو الشامل المنصف والتنمية المستدامة واستدامة آليات التمويل الوطنية في هذا الصدد،

وإذ تؤكد الحاجة إلى إقامة شراكات من أجل الصحة العالمية لضمان تعزيز التنفيذ الفعال للتغطية الصحية الشاملة على أساس من التضامن، على المستويين الوطني والدولي،

وإذ تؤكد أيضاً الحاجة إلى إقامة شراكات بعيدة المدى من أجل الصحة العالمية لدعم تعزيز جملة أمور منها المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، والصحة الجنسية والإنجابية، وتمتع النساء والفتيات بكل ما لهن من حقوق الإنسان، وذلك للمساهمة في القضاء على الفقر وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك تحسين الإنجازات المحققة في مجال الصحة،

وإذ تلاحظ دور مبادرة السياسة الخارجية والصحة العالمية في تعزيز التآزر بين السياسة الخارجية والصحة العالمية، ومساهمة إعلان أوصلو الوزاري الصادر في ٢٠ آذار/مارس ٢٠٠٧ بعنوان "الصحة العالمية: إحدى قضايا السياسة الخارجية الملحة في عصرنا"<sup>(١١)</sup>، الذي أعيد تأكيده بإجراءات والتزامات جديدة بموجب الإعلان الوزاري المؤرخ ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠،

١ - **تخطط علماً مع التقدير** بمذكرة الأمين العام<sup>(١٢)</sup> التي أحال بها تقرير المديرية العامة لمنظمة الصحة العالمية بشأن السياسة الخارجية والصحة العالمية؛

٢ - **تكرر الدعوة** إلى إيلاء مزيد من الاهتمام للصحة بوصفها مسألة هامة شاملة من مسائل السياسة العامة في البرامج الدولية، فهي شرط مسبق للتنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة جميعاً ونتيجة من نتائجها ومؤشر عليها، وإلى الإقرار بأن التحديات الماثلة في مجال الصحة على الصعيد العالمي تتطلب بذل الجهود على نحو متضافر ومستمر؛

٣ - **تحث الدول الأعضاء** على مواصلة النظر في المسائل المتعلقة بالصحة لدى صوغ سياساتها الخارجية؛

٤ - **تدعو أيضاً** إلى تعزيز الشراكات بين الدول الأعضاء وغيرها من الجهات المعنية من القطاعين العام والخاص، بما في ذلك المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية، وتحسين الصحة للجميع، وذلك على وجه الخصوص من خلال دعم إنشاء نظم صحية مستدامة

(١١) A/63/591، المرفق.

(١٢) A/68/394.

وشاملة، وضمان حصول الجميع على خدمات صحية جيدة، وتشجيع الابتكار لتلبية الاحتياجات الصحية الحالية والمستقبلية، وتعزيز الصحة طيلة العمر؛

٥ - **تؤكد** أن الشراكات من أجل الصحة العالمية ينبغي أن تسترشد بمبادئ تولي السلطات الوطنية زمام الأمور، والتركيز على النتائج والفعالية والشفافية والمسؤولية المشتركة والمساءلة المتبادلة والشمولية والاستدامة؛

٦ - **تهيب** بالدول الأعضاء إلى القيام، حسب الاقتضاء، بتعزيز وتمتين حوارها مع القطاع الخاص، وكذلك مع الجهات الفاعلة في المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية، من أجل تعظيم مشاركتها ومساهمتها في حل المصاعب الصحية العالمية، والحفاظ في الوقت نفسه على مصالح الصحة العامة من كل تأثير لا مبرر له قد يتخذ شكلاً من أشكال تضارب المصالح، سواء كان حقيقياً أو متصوراً أو محتملاً، وذلك من خلال إدارة المخاطر وتعزيز العناية الواجبة والمساءلة وزيادة الشفافية في العمل؛

٧ - **تؤكد** من جديد دور منظمة الصحة العالمية بوصفها الهيئة الرسمية التي تتولى توجيه الأعمال المضطلع بها على الصعيد الدولي في مجال الصحة وتنسيقها وفق دستورها، وتلاحظ المناقشة الجارية بشأن الشراكات والعمل مع الجهات الفاعلة من غير الدول في سياق إصلاح منظمة الصحة العالمية؛

٨ - **تشجع** الدول الأعضاء والشراكات من أجل الصحة العالمية على النظر في موضوع الصحة بطريقة شاملة، واعتماد نهج متعدد القطاعات، ودراسة المحددات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لدى إعطاء دفعة أخيرة للجهود المبذولة من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتمهيد الطريق صوب وضع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥؛

٩ - **تحث** الدول الأعضاء على الوفاء بالتزاماتها تجاه الأهداف والغايات الصحية المتفق عليها، ومتابعة وتسريع الجهود نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وخاصة الأهداف المتعلقة بالصحة، مشيرة على وجه الخصوص إلى أهمية جملة أمور منها الإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز): تكثيف جهودنا من أجل القضاء على فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز<sup>(٤)</sup>، والإعلان السياسي الصادر عام ٢٠١١ عن اجتماع الجمعية العامة الرفيع المستوى المعني بالوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها<sup>(٥)</sup>، وبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية الذي اعتمد في القاهرة في أيلول/سبتمبر ١٩٩٤<sup>(٦)</sup>، والإجراءات الأساسية لمواصلة تنفيذ برنامج العمل<sup>(٧)</sup>، وإعلان بيجين<sup>(٨)</sup> ومنهاج عمل بيجين<sup>(٩)</sup>؛

١٠ - تحت أيضاً الدول الأعضاء على الوفاء بالتزاماتها تجاه مبادرة الأمين العام بشأن إنقاذ ٦,٤ ملايين طفل وأم في ظرف ١٠٠٠ يوم؛

١١ - تشجع الدول الأعضاء وجميع الجهات المعنية على إيلاء الاهتمام المناسب لأهمية قضايا الصحة عند وضع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وإيلاء الاعتبار الواجب بصفة خاصة للتغطية الصحية الشاملة والأهداف الإنمائية للألفية ذات الصلة بالصحة والأمراض غير المعدية؛

١٢ - هيب بالشراكات من أجل الصحة العالمية أن تساعد الدول الأعضاء على الاضطلاع بمسؤولياتها لتسريع التحول نحو التغطية الصحية الشاملة، ومعنى ذلك أن تتاح لجميع الناس إمكانية الحصول دون تمييز على ما يلزم من الخدمات المقررة على الصعيد الوطني من حيث الرعاية الصحية الأساسية فيما يتعلق بالثقيف والوقاية والعلاج والتأهيل وعلى أدوية أساسية مأمونة فعالة جيدة بأسعار معقولة وخصوصاً من خلال تعزيز الرعاية الصحية الأولية، مع ضمان ألا يتسبب الحصول على هذه الخدمات في أي ضائقة مالية للمستفيدين منها، مع التركيز بشكل خاص على الفئات الفقيرة والضعيفة والمهمشة من السكان؛

١٣ - تشجع الدول الأعضاء على تعزيز وتحسين نوعية النظم الصحية، الأمر الذي يتطلب تعزيز جملة أمور منها التمويل الصحي، والقوى العاملة في مجال الصحة، وسبل الحصول على الأدوية واللقاحات، بما في ذلك شراؤها وتوزيعها ومدى توافرها، والبنية التحتية، ونظم المعلومات، وتقديم الخدمات، وتوافر الإرادة السياسية على صعيد القيادة والحوكمة، وتعزيز الإنصاف، وتشجع أيضاً الشراكات من أجل الصحة العالمية على تعزيز دعمها للدول الأعضاء في هذا الصدد؛

١٤ - تشجع الدول الأعضاء والجهات المعنية على النظر في إنشاء آليات تمويل طوعية مبتكرة باعتبارها مساهمة إيجابية الغرض منها مساعدة البلدان النامية في تعبئة موارد إضافية من أجل التنمية الصحية على أساس طوعي مستدام يمكن التنبؤ به، وتؤكد أن هذا التمويل ينبغي أن يكون مكملاً لمصادر التمويل التقليدية وليس بديلاً عنها؛

١٥ - تشجع الدول الأعضاء على أن تعزز، حسب الاقتضاء، الشراكات المتبادلة المنفعة في مجال البحث والتطوير في قطاع الصحة، وذلك لتسهيل استحداث الأدوية ووسائل التشخيص واللقاحات والخدمات الطبية والأجهزة الطبية، وكذلك غيرها من التكنولوجيا والمبتكرات ذات الصلة بالصحة؛

١٦ - تشجيع الدول الأعضاء على تعزيز الشراكات من أجل بناء القدرات الوطنية على وضع اللوائح الوطنية الخاصة بالمستحضرات الصيدلانية والسلع الأساسية، ومراقبة الجودة، وإدارة سلسلة الإمداد، وحيثما كان ذلك مناسباً، تعزيز القدرة على الإنتاج الوطني والإقليمي، وخاصة ما يتعلق بالأدوية والمعدات الضرورية؛

١٧ - تدرك أهمية تعزيز التعاون بين الشمال والجنوب والتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي الأطراف، في مبادرات عرض المنتجات وتبادل الخبرات وأفضل الممارسات وبناء القدرات في مجال الصحة، ولا سيما لتسهيل نقل التكنولوجيا بشروط متفق عليها من أجل العمل المتكامل للتصدي لعدم التكافؤ في الحصول على الخدمات الصحية، وذلك تمشياً مع الأولويات الوطنية؛

١٨ - تدعو إلى تعزيز الشراكة العالمية من أجل التنمية، بخطة إنمائية شاملة محوراًها خدمة الناس، وذلك لتعزيز التزامات المجتمع الدولي بالقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة، مع الأخذ بعين الاعتبار أن التحديات في مجال الصحة العالمية لا تزال قائمة وتتطلب اهتماماً مستمراً؛

١٩ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين، بالتعاون مع المديرية العامة لمنظمة الصحة العالمية والمؤسسات المعنية، وفي إطار البند المعنون "الصحة العالمية والسياسة الأجنبية"، تقريراً عن الشراكات من أجل الصحة العالمية يقيّم ويتناول إدارة شؤون الصحة على الصعيد العالمي والروابط القائمة بين الصحة وبين كل المحدّات، بما فيها المحدّات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، ويقدم توصيات لتتخذ الجهات المعنية إجراءات لتحسين سبل إدارة شؤون الصحة على الصعيد العالمي، آخذة في الاعتبار على وجه الخصوص حقوق الإنسان، والحكم الرشيد، والاحترام المتبادل، والمساواة، والاستدامة، والتضامن، والمسؤوليات المشتركة للمجتمع الدولي، واعتماد نهج محوره خدمة الناس.